ULUM HADITH
RESEARCH CENTER

Journal of Hadith Studies
Vol. 4 No. 1(June 2019) e-ISSN: 2550-1448

أسباب وقوع "العِلَّة" في الحديث: دراسةٌ مُوضَّحةٌ بالأمثلة

(Reasons For The Occurrence Of The "Illa" (Hidden Blemish) In Hadith: An Illustrative Study)

Syed Abdul Majid Ghouri
Hadith Research Institute (INHAD), Selangor International Islamic University College (KUIS), Malaysia.

Abstract
"Illa" as a term in the sciences of Hadith refers to: a hidden factor that undermines the authenticity of a Hadith despite the outward appearance of its validity. There are several reasons for its presence in hadeeth which weakens a Hadith's chain of narrators and text. This research seeks to identify the exact causes of these hidden blemishes with illustrative examples. It consists of two sections. The first concerns the definition of "illa" and "isbab" (reasons/causes) linguistically and technically. The second is related to the main research topic, which defines the causes of the "illa" in Hadith with illustrative examples. The study concludes by mentioning the most important findings reached by the researchers.

Keywords: Illa, Asbab, Study, Hadith, Chain of narrators, Text.

Article Progress

Received: 21 May 2019
Revised : 31 May2019
Accepted: 1 June 2019

* Syed Abdul Majid Ghouri
Hadith Research Institute (INHAD), Selangor International Islamic University College (KUIS), Malaysia.
Email: samghouri@gmail.com

الملخَّص:

"العِلَّةُ" في اصطلاح المحدِّثين يُطلَق على: أمرٍ خَفِيٍّ يَقدَح في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ ظاهِرَه السَّلامة منها. وهناك عِدَّةُ أسبابٍ إذا وقعت في الحديث يُعَلُّ بها سنداً ومتناً. وهذا البحثُ يتناول التعريفَ بهذه الأسباب مع الأمثلة التوضيحية. فهو يشتمل على مبحثين: أولهما يَختَصُّ بتعريف "العِلَّةِ" و"الأسبابِ" لغةً واصطلاحاً. أمَّا الثاني فهو يتعلَّق بموضوع البحث الرئيسي الذي هو التعريفُ بأسباب وُقوع "العِلَّة" في الحديث، ثم يعرِّج على تعريف ودراسة جميع تلك الأسباب مع الأمثلة، ويختتم بسَرْد أهَمِّ النتائج التي تَوصَّل إليه الباحثُ مِن خلال إعداده له.

مقدمة البحث:

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف الأنبياء وأفضل الْمُرسَلين: محمَّد المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَة أجمعين، وأصحابه البَرَرَة الغُرِّ الميامين، ومَن تَبِعَهم بإحسان لهم ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فإنَّ "العِلَّةَ" عند المحدِّثين تُطلَق على الأسباب الظَّاهِرة والْخَفِيَّة التي تَقدَح في صِحَّة الحديثِ، وهي في مُجمَلها تَعُود إلى سببَين رئيسَين، هما: السَّقْطُ في الإسناد، والطَّعْنُ في الرَّاوي. فكلُّ عِلَّةٍ يُعَلُّ بها الحديثُ فهي لا بُدَّ أن تَتعلَّق بأحد هذين السَّببَين، غيرَ أنَّ السَّبَب قد يكون ظاهِراً يُدرِكُه كلُّ أحدٍ، وقد يكون خَفِيّاً لا يُدرِكُه إلاَّ الأئمَّةُ الْجَهابِذَةُ، وقد يُدرِكُه غيرُهم بجَمْع طُرُقِ الحديث، وتَتَبُّعِ الاختلاف، ومعرفةِ طريقةِ أهل الحديث بالترجيح وقرائنه.

أمَّا الأسبابُ التي تقع العِلَّةُ لأجلها في الأحاديث فمِن أهَمِّها: الوَهَمُ، وخِفَّةُ الضَّبْطِ، وسُلُوْكُ الْجَادَّة، والاختلاطُ، والتدليسُ، والتصحيفُ، والانقطاعُ، والاضطرابُ، وروايةُ الحديثِ بالمعنى، واختصارُ الحديثِ، والتلقينُ، وقِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيخ والْمُمارَسةِ لحديثه، وتَشابُهُ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب والنَّسَبِ. وسيأتي تعريف جميع هذه الأسباب في المبحث الثاني مع الشرح والتمثيل.

وعلى الأغلب تقع "العِلَّةُ" في أحاديث الرُّوَاةِ الثِّقَاتِ وَهَماً منهم، ولم يَسلَم منه أحدُهم، قال الإمامُ عبد الله بن الْمُبارَك (ت181ه): "مَن ذا يَسْلَم مِن الوَهَم؟!"[1]، وقال الإمامُ ابن عَدِيّ الْجُرْجَانِيّ (ت365ه): "الثِّقَةُ وإنْ كان ثِقَةً فلا بُدَّ فإنه يَهِمُ في الشَّيء بعد الشَّيء"[2]، كما يظهر ذلك من خلال الأمثلة التي ستُذكَر في بيان أسباب وقوع العلة في الأحاديث.

لقد وزَّع الباحث محتويات هذا البحث على مقدِّمة، ومبحثَين، وخاتمة. أمَّا المقدِّمة فتسلِّط الضوءَ على أهمية موضوع البحث. وأمَّا المبحثان فأوَّلُهما يعرِّف "الأسبابَ" و"العِلَّة" في اللغة والاصطلاح باختصار، والثاني يَدرُس أسبابَ وقوع "العِلَّة" في الحديث النبوي في ضوء أقوال أئمَّة هذا الشَّأن مع الأمثلة الموضَّحة. أمَّا الخاتمة فهي تحتوي على أهمّ النتائج، ثم يليها فهرسُ المصادر والمراجع.

المبحث الأول: تعريف "الأسباب" و"العِلَّة":

المطلب الأوّل: تعريف "الأسباب" لغةً واصطلاحاً:

(أ) "السَّبَبُ" في اللُّغَة:

"السَّبَبُ" جمعُه: "أسبابٌ"، قال ابن منظور الإفريقي (ت711ه): "السَّبَبُ: الْحَبْلُ، وكلُّ شيءٍ يُتوصَّل به إلى غيره"[3]، وقال: "كلُّ شيءٍ يُتوسَّل به إلى شيءٍ غيره"[4]. يُقال: "جعلتُ فلاناً لي سبباً إلى فلانٍ في حاجتي؛ أي: وصلةً وذريعةً"[5].

(ب) "السَّبَبُ" في الاصطلاح:

هو "ما يُضاف إليه الحكمُ لتعلُّق الحكم به مِن حيث إنه معرِّفٌ للحكم أو غير معرِّفٍ له". وقيل: هو "ما ظهر الحكمُ لأجله هبه شرطاً أو دليلاً أو عِلَّةً"[6].

المطلب الثاني: تعريف "العِلَّة" لغةً واصطلاحاً:

(أ) "العِلَّةُ" في اللُّغَة:

"العِلَّةُ": لفظٌ مُفْرَدٌ يُجمَع على "عِلَلٍ". وهي تُطلَق في اللغة على معانٍ عِدَّةٍ، منها كالآتي:

الأوّل: بمعنى: "الْمَرَضِ": لأنَّ بِحُلُوله يتغيَّر الحالُ من القُوَّة إلى الضَّعْف، ويُقال لِمَن أعلَّه اللهُ بِمَرَضٍ: "مُعَلٌّ" و"عَلِيْلٌ" و"مُعْتَلٌّ"[7].

---

[1] ابن رجب الحنبلي عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، (436/1).

[2] ابن عدي الجرجاني أبو أحمد عبد الله، **الكامل في ضعفاء الرجال**، (385/5).

[3] ابن منظور الإفريقي علي بن أحمد، **لسان العرب**، (101/7).

[4] المرجع السابق: (101/7).

[5] الرازي محمد بن أبو بكر عبد القادر، **مختار الصحاح** ، ص: 119.

[6] المناوي محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، **التوقيف على مهمات التعاريف** ، ص: 252.

[7] ابن منظور، **لسان العرب**، (471/11).

والثاني: بمعنى: "السَّقْيَة الثانية"، أو: الشَّرْبَة الثانية، أو الشُّرْب بعد الشُّرْبِ تِباعاً، يُقال: "عَلَلٌ بعد نَهَلٍ"، و"عَلَّه بالشَّرَاب"؛ أي: سَقَاه السَّقْيَةَ الثانيةَ[8].

والثالث: بمعنى: "حَدَثٍ" يَشغُل صاحبَه عن وَجْهِه، أو "عائقٍ" يَعُوْقُه عن القِيام بعَمَلٍ أو فِعْلٍ، كأنَّ تلك العِلَّةَ صارت شُغْلاً ثانياً مَنَعه عن شُغْلِه الأوّل[9].

والرابع: بمعنى: "السَّبَب": يُقال: "هذا عِلَّةٌ لهذا"؛ أي: سَبَبٌ له، و"هذه عِلَّتُه"؛ أي: سَبَبُه[10].
وعلاقةُ المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللُّغَوِيّ الأوّل وهو "الْمَرَضُ" علاقةٌ ظاهرةٌ؛ وذلك أنَّ "العِلَّة" إذا طرأت في الحديث أَوْجَبَتْ ضَعْفَه.

(ب) العِلَّةُ في الاصطلاح:
تَعَدَّدَتْ تعاريفُ علماء الحديث للعِلَّة، إلاَّ أنَّ أكثر هذه التعاريف تكاد تَتّفِقُ على أنَّ "العِلَّة" في اصطلاحهم عبارةٌ عن: سببٍ غامضٍ خَفِيٍّ يَقدَحُ في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظاهِرَ منه السَّلامةُ[11].

وعلى هذا التَّعريف سارَ معظمُ العلماء، فهو يخصِّص العِلَّةَ ويَحصُرها بوصفَين: الْخَفَاءُ والغُمُوْضُ، والقَدْحُ في الحديث.
أمَّا السَّابِقون من المحدِّثين فالعِلَّةُ عندهم أعَمُّ مِمَّا اشتهر بعد، فهي: كُلُّ ما أثَّر – ولو لم يَقدَح – في الحديث سَنَداً أو مَتْناً، لَفْظاً أو معنىً، ظَهَر أم خَفِيَ، حيثُ نجد في كتب الحديثِ والعِلَلِ الكثيرَ من إعلال الأحاديث بغير ما تقدَّم في التعريف الأوّل آنفاً، فيُعِلُّ مصنِّفو تلك الكتبِ الأحاديثَ بعِلَلٍ غيرِ خَفِيَّةٍ بل في غاية الوُضوح كالرَّاوي المتروك، ويُعِلُّوْن بغير قادحٍ كتغيير الصَّحابي.

المبحث الثاني: تعريف "أسباب كشف العِلَّة" في الأحاديث سنداً ومتناً:
وهي على المشهور ثلاثة عشر، وسيعرِّف الباحثُ كلاًّ منها في هذا المبحث مع الشرح والتمثيل.

السَّبَبُ الأَوَّلُ: "الوَهَمُ":
(أ) تعريفُ "الوَهَمِ" لُغَةً واصطلاحاً:
أوَّلاً: في اللُّغَة: يُضبَط فِعْل "وهم" في اللُّغَة على وَجْهَين كالآتي:
1) "الوَهْمُ" بسُكون الهاء بمعنى: ما سَبَق إليه الذِّهْنُ مع إرادة غيره.

---

[8] المرجع السابق: (471/11).

9 انظر: ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، (12/4، 15)، والفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص: 1035.

[10] ابن منظور، **لسان العرب**: (471/11).

[11] انظر: ابن الصلاح الشهرزوري أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين، **علوم الحديث**، ص: 90.

2) "الوَهَمُ" بفتح الهاء بمعنى: ما أخطأ فيه الْمَرْءُ وَجْهَ الصَّوابِ، مع إرادته ذلك الخطأَ؛ لأنه الصَّواب في ظَنِّه. وهذا المعنى للوَهَمِ هو مقصودُ المحدِّثين في عباراتهم النَّقْدِيَّة في كتب الرِّجال والعِلَل عند ذِكرهم خطأَ الرَّاوي، فيقولون: "في حديثه وَهَمٌ"؛ أي: غَلَطٌ، و"في أحاديثه أوهامٌ"؛ أي: أغلاطٌ[12].

ثانياً: في الاصطلاح: هو "خَلَلٌ في ضَبْط الرَّاوي للأخبار سواء أكان وقوعُه منه (أي: من الرَّاوي) في أسانيدها، أو في متونها، أو في كِليهما"[13].

(د) علاقةُ "الوَهَم" بالعِلَّة:

"الوَهَمَ" أهَمُّ سببٍ من أسباب وُقوع "العِلَّة" في الحديث، فهو من جِبِلَّة الإنسان، ولا يَسْلَم منه أيُّ بشرٍ مع كونه موصوفاً بالضَّبْطِ التَّامِّ. وقد وَهَّمَتْ أمُّ المؤمنين السيِّدة عائشة – رضي الله عنها – جماعةً من الصَّحَابة ﷺ في رواياتهم، وقد جمع بعضاً منه الإمامُ بَدْر الدين الزَّرْكَشِيُّ (ت794هـ) في كتاب سَمَّاه: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصَّحابة".

كما لم يَسلَم من الوَهَم والخطأ أحدٌ من رُوَاة الحديثِ الثِّقَاتِ، وأئمَّتِه الْجَهَابِذَةِ، وحُفَّاظِه الْمُتقِنِين، فطبائعُهم البَشَرِيَّةُ مُعَرَّضةٌ لهما؛ لذلك لم يَترُك الأئمَّةُ النُّقَّادُ وصيارِفةُ عِلْمِ العِلَلِ أحداً من الرُّوَاة الثِّقَات لمجرَّد ما وَقَع لهم مِن الوَهَم في أحاديث إنْ صَحَّت عدالتهم؛ بل هم احتاطوا غايةَ الاحتياطِ في الرِّواية عمَّن وقعوا في الوَهَم وتَحَرَّوْا في ذلك أشَدَّ التَّحَرِّي، ووضعوا لذلك شرطَين في غاية الأهمية في قبول "الصحيح" و"الْحَسَن"، وهما: "عَدَمُ الشُّذُوْذ"، و"عَدَمُ العِلَّة الْخَفِيَّة"، وظلَّ هذان الشَّرطان حارِسَين أمينين يَكشِفان أيَّ وَهَمٍ أو غَلَطٍ يقع من الرَّاوي الثِّقَة الحافظ[14].

(أ) أمثلةُ الأوهام الواقعة في الإسناد والْمَتْن:

يجد المتتبِّعُ لكتب العِلَلِ والرِّوايةِ الكثيرَ من الأوهام التي وقعت من الرُّوَاة الثِّقَات وغيرِهم، وهذه بعضُ النَّماذج مِن أوهامهم في سند الحديث ومتنه.

(أ) مثالُ "الوَهَم" الواقع في الإسناد:

كثيراً ما يُعِلُّ الأئمّةُ النُّقَّادُ الرِّواياتِ بأنَّ راويها الثِّقَة رَفَع الموقوفَ على الصَّحَابة، والمقطوعَ على التابعين وغيرهم ﷺ، فصيَّره مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ.

من الأمثلة على ذلك: ما رواه قُتَيْبَةُ بن سعيد البَغْلاَنِيِّ، عن أبي عَوَانة الوَضَّاح ابن عبد الله الواسِطِيِّ، عن أبي يَعْفُوْر الكُوْفِيِّ قال: "سألتُ أنسَ بن مالكٍ عن الْمَسْح على الْخُفَّيْن، فقال: كان رسولُ الله ﷺ يَمسَح عليهما".

أخرج حديثَه هذا مرفوعاً الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في كتابه "العِلَل الكبير"[15]، والإمامُ ابن حِبَّان في صحيحه[16].

---

[12] انظر: تعليق الشيخ عبد الفتَّاح أبي غُدَّة على "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" للشيخ عبد الحي اللكنوي، ص: 550، 551.

[13] انظر: الوريكات، عبد الكريم، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، ص: 29.

[14] انظر: العتر، نور الدين الحلبي، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، ص: 53.

[15] الترمذي، **أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة** ، العلل الكبير، (169/1).

[16] ابن حبان البستي أبو حاتم محمد بن حبان التميمي، **الصحيح**، كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما، (64/4[1])، رقم الحديث: (1335).

وقال التِّرْمِذِيُّ في إثره: "سألتُ مُحَمَّداً – يعني البُخَارِيَّ – عن هذا الحديث، فقال: أخطأ فيه قُتَيْبَةُ بن سعيد، والصحيحُ عن أنسٍ موقوفٌ".

وأخرجه موقوفاً عن أنس بن مالكٍ الإمامُ البَيْهَقِيُّ في "السُّنَن الكبرى"[17]، من طريق سَعْدان بن نَصْر قال: حَدَّثَنا سفيان، عن أبي يَعْفُوْر العَبْدِي: أنه رأى أنسَ بن مالكٍ في دار عَمْرو بن حُرَيْثٍ دعا بماءٍ فتَوَضَّأ، ومَسَح على خُفَّيْه".

(ب) مثال الوهم الواقع في الْمَتْن:

ومن أمثلة "الوهم" الواقع في متون الأحاديث: "الإدراجُ"، هو أن يُدخِل أو يزيد الرَّاوي في الحديث ما ليس منه سواء أكان من كلامه – أي الرَّاوي – أم من حديثٍ آخَر مرفوعٍ، مِن غير أن يفصِّل بينهما، بحيث يُتَوَهَّمُ أنه طرفٌ من الحديث الذي رَوَاهُ[18]. ويَدُلُّ دليلٌ على أنَّها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديثُ من بعض الطُّرُق بعبارةٍ تَفصِل هذا مِن هذا[19]. و"الإدراجُ" يقع في الْمَتْن والإسناد، لكن وقوعه في الأول أكثَرُ.

مِن الأمثلة على ذلك: ما رواه الشَّيخان البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ في صَحِيْحَيْهما[20] من طريق الأَعْمَش، عن شَقِيْق بن سَلَمَة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ باللهِ شَيْئاً؛ دَخَلَ النَّارَ»، وقلتُ أنا: «مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ باللهِ شَيْئاً؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وقد وَهِمَ أحمدُ بن عبد الْجَبَّار العُطَارِدِيّ (ت272هـ)، فجَعَل الكُلَّ من قولِ النبيِّ ﷺ، وإنَّما المرفوعُ منه الجملةُ الأُوْلَى فقط، والثانيةُ موقوفةٌ كما مَيَّزه الأَعْمَشُ في رواية البُخَارِيِّ السَّابقة[21].

السَّبَبُ الثَّانِي: "خِفَّةُ الضَّبْطِ":

(أ) تعريفُ "الضَّبْطِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "الضَّبْطُ" مصدرُ "ضَبَط يَضْبِطُ"، ومعناه: الْحِفْظُ بالْحَزْم، يُقال: "ضَبَطَ فُلانٌ الأمرَ ضَبْطاً، وضِبَاطةً"؛ أي: حَفِظَه بالْحَزْم؛ و"رَجُلٌ ضابطٌ"؛ أي: قويٌّ شديدٌ.

وكلُّ ذلك صريحٌ في الدِّلالة على قُوَّةِ الحفظ، وشِدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ والمحفوظ[22].

ثانياً: في الاصطلاح: أمَّا مُراد المحدِّثين بـ"الضَّبْط" فهو: أن يكون الرَّاوي موصوفاً بالْيَقَظَة، وعَدَمِ الْغَفْلَةِ، وبالحِفْظ إنْ حَدَّث مِن حفظِه، والإتقانِ إنْ حَدَّث مِن كتابه، مَعَ الدِّراية التّامّة بمعنى الحديثِ إنْ رَوَاه بغير لفظِه[23].

---

17 في كتاب: الطهارة، باب: مسح النبي ﷺ على الخفين في السفر والحضر معاً، (1/134)، رقم الحديث: (1302).

18 انظر: الغوري سيد عبد الماجد، **الميسَّر في علم مصطلح الحديث**، ص: 225.

19 الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الدمشقي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص53، 54.

20 البخاري، في **الصحيح**، كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، برقم: (1238)، وفي كتاب: التفسير، باب: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَاداً﴾، برقم: (4497)، وفي كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا قال: "والله! لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ"، برقم: (6683). ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً، برقم: (150).

21 الوريكات، **الوهم في روايات مختلفى الأمصار**، ص: 517.

22 انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (13/9).

23 انظر السيوطي جلال الدين محمد بن أبي بكر، **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي**، (507/1).

(ب) أنواعُ الضَّبْطِ:

للضَّبْط نوعان، هما: "ضَبْطُ الصَّدْرِ"، و"ضَبْطُ الكتابِ"، وهذا تعريفُ كلٍّ منهما:

الأوّل: ضَبْطُ الصَّدْر: هو الحِفظُ بحيث يُثبِت الرَّاوي ما سَمِعَه من الحديث مَعَ القُدْرَةِ على الاستحضار عند الحاجة إليه[24].

والثَّاني: ضَبْطُ الكتاب: هو أن يَحْفَظَ الرَّاوي كِتابَه الذي كَتَب فيه مَرْوِيَّاتِه مِن التَّغيير والتَّبديلِ، ويَصُوْنَه لديه منذ سَمِعَ فيه وصَحَّحَه إلى أن يُؤَدِّي منه للآخَرِين[25].

(ج) علاقةُ "خِفَّةِ ضَبْط الرَّاوي" بالعِلَّة:

عَدَّ العلماءُ "خِفَّةَ ضَبْطِ الرَّاوِي" من أهمِّ أسباب وُقوع العِلَل في الحديث، والمرادُ بخِفَّة الضَّبْطِ هنا ما يُعَبَّر عن صاحبها بألفاظٍ مثل: "الصَّدُوْق"، أو "لا بأسَ به"، أو"ليس به بأسٌ"، أو نحوِها من الألفاظ التي اتَّصَفَ بها بعضُ رُوَاةِ الحديثِ مع بقاء عدالتهم.

وقد ذَكَر الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ في شرحه للعِلَل الصغير الموصوفين بهذه الألفاظ بقوله: إنَّهم "أهلُ صِدْقٍ وحِفْظٍ، ولكن يقع الوَهَمُ في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالِبُ عليهم"[26].

والرَّاوِي الْمُتَّصِفُ بالألفاظِ المذكورة قد جَعَل الأئمَّةُ حديثَه "حَسَناً لذاته"، وهو الذي قال فيه الحافظُ ابن حَجَرٍ: "فإنْ خَفَّ الضَّبْطُ – أي: قَلَّ – فهو الْحَسَنُ لذاته"[27].

(د) من الأمثلة على ذلك:

روى الإمامُ أبو داود في سُنَنه[28] والإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعه[29] من حديث شَرِيْك بن عبد الله، عن عاصِم بن كُلَيْب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْرٍ قال: "رأيتُ النبيَّ ﷺ إذا سَجَد وَضَع رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وإذا نَهَض رَفَع يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ".

قال الإمامُ التِّرْمِذِيُّ: "وروى هَمَّامُ بن يَحْيَى، عن عاصِم بن كُلَيْب شيئاً مِن هذا مُرسَلاً، لم يَذكُر فيه: (عن وائل بن حُجْرٍ)، وشَرِيْكُ بن عبد الله كثيرُ الغَلَطِ والوَهَمِ"[30].

وقال الإمامُ ابن عَدِيّ الْجُرْجَاني في ترجمة "شَرِيْك بن عبد الله" ما نَصُّه: "والغالِبُ على حديثِه الصِّحَّةُ والاستواءُ، والذي يقع في حديثه من النَّكَارة إنَّما أُتِيَ فيه من سُوءِ حِفْظِه، لا أنه يتعمَّد في الحديث شيئاً مِمَّا يَستحِقُّ أن يُنسَب فيه إلى شيءٍ من الضَّعْف"[31].

وبما أنَّ "شَرِيْكاً" قد تُكُلِّمَ فيه من جِهَة كثرة الغَلَطِ والوَهَمِ وسُوْءِ الْحِفْظِ؛ فدَلَّ ذلك على خِفَّة ضَبْطِه للحديث، وأصبح عِدالُه في حُكْم مَن يُوصَف حديثُه بـ: "الْحَسَن".

---

[24] انظر: السخاوي محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، (157/3).

[25] انظر: الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في علم أصول الرواية** ، ص: 220.

[26] ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (105/1).

[27] ابن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن محمد، **نزهة النظر** ، ص: 65، 66.

[28] في كتاب: الصلاة، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه؟، برقم: (834).

[29] في أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود، برقم: (268).

[30] الترمذي، **العلل الكبير**، ص: 69.

[31] ابن عدي، **الكامل في ضعاء الرجال**، (35/5).

السَّبَبُ الثَّالِثُ: "سُلُوْكُ الجَادَّةِ":

(أ) تعريفُ "سُلُوْكِ الجَادَّة" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "السُّلُوْكُ" مصدرُ "سَلَك يَسْلُكُ"، ومعناه: دخولُ أو نفوذُ شيءٍ في شيءٍ، يُقال: "فلانٌ سَلَك الطَّرِيقَ يَسلُكه"، و"فلانٌ سَلَك الشيءَ في الشيء"؛ أي: أدخله وأنفذه. و"فلانٌ سَلَك الطَّرِيقَ"؛ أي: سارَ فيه[32].

و"الجَادَّةُ" جمعُها: "جادَّات"، ومعناها: الطَّرِيقة الواضحة[33].

ثانياً: في الاصطلاح: هي روايةُ الرَّاوي لحديثٍ بسَنَدٍ مشهورٍ سَهْلٍ، مُخالِفاً فيه مَن هو مثلُه، أو أقوى منه صِفَةً أو عدداً[34].

(ب) علاقةُ "سُلُوْكِ الجَادَّة" بالعِلَّة:

لأنَّ كثيراً من الأحاديث تُروَى من طُرُقٍ مشهورةٍ كـ: "مالك بن أنسٍ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما"، ومالكٌ يروي أحاديثَ لابن عُمَر – رضي الله عنهما – من غير هذا الطَّرِيقِ، فقد يروي أحدُ الرُّوَاةِ حديثاً لابن عُمَر من طَرِيق مالِكٍ فيكون الطَّرِيقُ عن نافعٍ أسرَعَ إلى ذِهْن الرَّاوي، وأسبَقَ على لسانه لكثرة الأحاديث الواردة عن مالكٍ بتلك الطَّرِيق، فإنه إذا سارَ على هذه الطَّرِيقة يكون قد خَرَج عن الجَادَّة، وبذلك تقع العِلَّةُ في الحديث.

(ج) من الأمثلة على ذلك:

حديثُ الْمُنْذِر بن عبد الله الْحِزَامِيِّ، عن عبد العزيز بن الْمَاجِشُوْن، عن عبد الله بن دِيْنَارٍ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ: "كان إذا افتتح الصَّلاَةَ قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ... »"[35].

أَخَذ فيه الْمُنْذِرُ طريقَ الجَادَّةِ، وإنَّما هو من حديث عبد العزيز، قال: حَدَّثَنا عبد الله بن الفَضْل، عن الأَعْرَجِ، عن عُبَيْد الله بن أبي رافِعٍ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ ﷺ [36].

فسِلْسِلَةُ عبدِ العزيز هذه طريقٌ معروفةٌ، وَهِمَ بها الْمُنْذِرُ، وإنَّما الحديثُ يرويه عبدُ العزيز، عن عبد الله بن الفَضْل، عن الأَعْرَج، عن عُبَيْد الله بن رافِعٍ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ ﷺ[37].

السَّبَبُ الرَّابِعُ: "الاخْتِلاَطُ":

(أ) تعريفُ "الاختلاطِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "الاختلاطُ" مصدرُ "اخْتَلَطَ يَخْتَلِطُ"، يُقال: "اخْتَلَطَ الشَّيءُ بالشَّيءِ"؛ أي: امتزج. ويُقال: "فلانٌ اخْتَلَطَ عقلُه"؛ إذا تَغَيَّر، و"التَّغَيُّرُ" هو: التَّحَوُّلُ مِن الأَحْسَنِ إلى الأَرْدَأ[38].

---

[32] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (238/7).

[33] انظر: المرجع السابق، (110/3).

[34] خالد الدريس، **إعلال الحديث بسلوك الجادة** ، ص: 895.

[35] أخرجه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في "**معرفة علوم الحديث**"، ص: 118.

[36] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة النبيِّ ﷺ ودعائه بالليل، برقم: (771).

[37] العتر، **لمحات موجزة في علم علل الحديث**، ص: 57.

[38] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (128/5، 129).

ثانياً: في الاصطلاح: هو اختلالٌ يَطرَأُ على الرَّاوي الضَّابِطِ، ويَفسُدُ لأَجْلِه عَقْلُه؛ وذلك لأسبابٍ مثل: كِبَرِه في السِّنِّ، أو لذَهَابِ بصرِه، أو لضَيَاعِ كُتُبِه أو لاحتراقِها، أو سَرِقةِ مالِه، ونحوِ ذلك من الأسباب[39].

(ب) علاقةُ "الاختلاط" بالعِلَّة:

"الاختلاطُ" من أهَمِّ أسباب وقوع العِلَّةِ في الحديث؛ كأن تَختلِط على الرَّاوي أحاديثُ رواها عن شيخِه مع أحاديث رواها عن شيخٍ آخَر، أو تَختلِطَ عليه أحاديثُ سَمِعَها من شيخٍ واحدٍ فلا يهتدي للتمييز بينها، فيرويها على التَّوَهُّم[40]. وهكذا تَدخُل "العِلَّةُ" من هذا الطَّرِيق الذي هو "الاختلاطِ".

(ج) من الأمثلة على ذلك:

روى الإمامُ أحمد بن حَنْبَل، عن يزيد بن هارُوْن، عن حَمَّاد بن سَلَمَة، عن الأَزْرَق ابن قَيْسٍ، عن ذَكْوَان، عن أُمِّ سَلَمَة رضي الله عنها، قالت: صَلَّى رسولُ الله ﷺ العَصْرَ، ثم دَخَل بيتي فصَلَّى رَكْعَتَيْن، فقلتُ: يا رسولَ الله! صَلَّيْتَ صلاةً لم تكن تُصَلِّيها؟ فقال: «قَدِمَ عَلَيَّ مَالٌ فَشَغَلَنِيْ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ كُنْتُ أَرْكَعُهُمَا بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ». فقلتُ: يا رسولَ الله! أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا»[41].

ذَكَر الحافظُ نُوْر الدِّين الْهَيْثَمِيُّ (ت807هـ) عِلَّةً في هذا الحديثِ وقال: "رجالُ أحمدَ رجالُ الصحيحِ"، لكنَّ فيه عِلَّةً، هي: أنَّ (حَمَّاد بن سَلَمَة) ثقةٌ جليلٌ، احْتَجَّ به مُسْلِمٌ في روايته عن ثابِت البُنَانِيِّ، وروى له مقروناً مع غيره، ولكنه اختلط في آخِر عُمُرِه، و(يزيدُ بن هارُوْن) مُتأخِّرُ السَّمَاعِ منه، يُخْشَى أن يكون هذا سَمِعَه منه بعد الاختلاط"[42].

السَّبَبُ الْخَامِسُ: "التَّدْلِيْسُ":

(أ) تعريفُ "التدليس" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "التَّدْلِيسُ" مصدرُ "دَلَّسَ يُدَلِّسُ"، ومعناه: إخفاءُ العَيْبِ، أو التَّمْوِيهُ، يُقال: "دَلَّسَ فلانٌ في البَيْع، أو في كلِّ شيءٍ"؛ أي: لَمْ يُبَيِّنْ عَيْبَه[43].

ثانياً: في الاصطلاح: هو إخفاءُ عيبٍ في الإسناد، وتحسينٌ لظاهِرِه[44].

(ب) علاقةُ "التدليسِ" بالعِلَّة:

"التدليسُ" يُوهِم صِحَّةَ السَّنَدِ وهو غيرُ صحيحٍ، لذلك فهو يَدخُل في أسباب وقوع العِلَّة في الحديث[45].

---

[39] الغوري سيد عبد الماجد، **الميسَّر في علم الرجال**، ص: 183.

[40] باحو أبو سفيان مصطفى، **العلة وأجناسها عند المحدِّثين** ، ص: 239.

[41] مسند الإمام أحمد: (276/44، 277)، برقم: (26678).

[42] الهيثمي نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، (253/2)

[43] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (287/5، 288).

[44] الطحان محمود الحلبي ، **تيسير مصطلح الحديث** ، ص: 79.

[45] انظر: العتر، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث** ، ص: 63.

(ج) أقسامُ التدليس وأمثلتها:

للتدليس عِدَّةُ أقسامٍ، أكتفي هنا بذكر اثنَين منها، هما: "تدليسُ الإسناد"، و"تدليسُ الشُّيوخ"، وهما من أهَمِّ أقسامِه، وهذا تعريفُ كلٍّ منهما مع الأمثلة:

القسم الأوَّل: تدليسُ الإسنادِ: هو أن يَروِي الرَّاوي عمَّن لَقِيَه ما لَمْ يَسْمَعْه منه بصِيْغَةٍ تَحتمِل السَّمَاعَ وعدمَه[46]، مثلاً أن يقول: "عن فُلانٍ قالَ"، أو "أنَّ فُلاناً قالَ"، أو "قالَ فُلانٌ"، ليُوهِمَ غيرَه أنه سَمِعَه منه[47].

وأمَّا إذا صَرَّحَ الرَّاوي – عند روايته لذلك الحديثِ المدلَّسِ– بالسَّمَاع أو التَّحديثِ وقال: "سمعتُه يقول كذا"، أو "قال: حَدَّثَنا كذا"؛ فحينئذٍ لا يكون مُدلِّساً؛ بل يُصبِح كاذِباً فاسِقاً، ولا تَصِحَّ الرِّوايةُ عنه.

ومِن الأمثلة على ذلك: قال الحافظُ ابن الصَّلاح: رُوِّيْنا عن عليّ بن خَشْرَم، قال: كُنّا عند سفيان بن عُيَيْنَة، فقال: "الزُّهْرِيُّ". فقِيل له: "حَدَّثَكم الزُّهْرِيُّ؟". فسَكَت ثم قال: "الزُّهْرِيُّ". فقِيْل له: "سَمِعْتَه مِن الزُّهْرِيِّ؟"، فقال: "لا، لم أَسْمَعْه مِن الزُّهْرِيِّ، ولا مِمَّن سَمِعَه مِن الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عبدُ الرَّزَّاق، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ"[48].

وفي هذا المثالِ، أَسْقَطَ سفيانُ بن عُيَيْنَة اثنَيْن من الرُّواة بينه وبين الزُّهْرِيِّ كما ظَهَر ذلك في جوابه، وهما: عبدُ الرَّزَّاق الصَّنْعانِيّ ومَعْمَرُ بن راشِدٍ البَصْرِيّ.
وهذا الذي ذكرتُه من المدلِّسين فهو نوعٌ من أسباب العِلَّة، وتَسْهُل معرفته بالنِّسْبَة إلى غيره بالكشفِ عن ترجمَة الرَّاوِي.
والقسم الثاني: تدليسُ الشُّيوخ: هو أن يَروِي الرَّاوي عن شيخٍ حديثاً سَمِعَه منه، فيُسَمِّيه، أو يُكَنِّيْه، أو يَنْسِبُه، أو يَصِفُه على خِلاف ما اشتهر به بين الناس لِكَيْلا يُعرَف[49]. وأخطَرُه: أنْ يروي عن راوٍ ضعيفٍ ويُسَمِّيْه أويَكْنِيَه بما يُعرَف به ثقةً.

ومِن الأمثلة على ذلك: ما مَثَّل له الحافظُ ابن الصَّلاح في مقدِّمته بِما كان يَفعَلُه أبو بَكْر بن مُجاهِد الْمُقرِئ، حيثُ كان يحدِّث عن شيخه أبي بَكْر عبد الله بن الإمام أبي داود السِّجِسْتانِي، فيقول: "حَدَّثَنا عبدُ الله بن أبي عبد الله"، وهو يُريد بذلك "عبدَ الله ابن الإمام أبي داود السِّجِسْتانِي" الذي ضَعَّفه والدُه.

فذكر أبو بَكْر "أبا داود" بكنيةٍ وهو غيرُ معروفٍ بها؛ لكَيْلا يُعرَف "عبدُ الله ابن أبي عبد الله" هذا مَن هو[50].

---

[46] انظر: ابن حجر العسقلاني، **النكت على ابن الصلاح**، (614/2).
[47] انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص: 73.
[48] انظر: المصدر السابق، ص: 73.
[49] انظر: المصدر السابق، ص: 74.
[50] انظر: المصدر السابق، ص: 74.

السَّبَبُ السَّادِسُ: "التَّصْحِيْفُ":

(أ) تعريفُ "التصحيفِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "التصحيفُ" مصدرُ "صَحَّفَ يُصَحِّفُ"، ومعناه: تغييرُ اللَّفْظِ حتى يتغيَّر المعنى المرادُ من الْمَوضِع، وأصلُه: الخطأ[51].

ثانياً: في الاصطلاح: هو تغييرُ الكلمةِ في الحديث إلى غير ما رَوَاه الثِّقَاتُ لفظاً ومعنًى.

أو بعبارةٍ أخرى: تحويلُ الكلمةِ في الحديث من الهيئة المتعارَفة، إلى غيرها[52].

كأن يكون التغييرُ في حركات الحروف مع بقاء صورة الْخَطِّ، مثل: "أَسِيْد"، و"أُسَيْد"، و"نَجِيَّة"، و"نَجْيَة".

(ب) علاقةُ "التَّصْحِيْفِ" بالعِلَّة:

قد وقعت مِن أكابر الْحُفَّاظِ والثِّقَاتِ تصحيفاتٌ يُستَغْرَب مثلُها مِن مثلهم، مِمَّا جَعَل العلماءَ أن يَعُدُّوا هذا النَّوْعَ سبباً من أسباب العِلَّةِ في الحديث.

(ج) أقسام "التَّصْحِيْفِ" وأمثلتها:

ينقسمُ "التصحيفُ" باعتبار مَوقعِه بالحديث على سِتَّة أقسامٍ، وهي كالآتي:

القسم الأول: التَّصْحِيفُ في الإسْنَادِ: ومِن الأمثلة على ذلك: ما رواه شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج عن العَوَّام بن مُرَاحِم، عن أبي عُثمان النَّهْديِّ، عن عثمانَ بنِ عَفَّان، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوْقَ إِلَى أَهْلِها... الحديث». قد وَقَع لِيَحْيَى بن مَعِيْن في هذا الإسنادِ تصحيفٌ فقال: "ابنُ مُزَاحِم" بالزَّاي والحاء، فَرُدَّ عليه، وإنَّما هو "ابن مُرَاحِم" بالرَّاء الْمُهْمَلة والجيم[53].

والقسم الثاني: تَصْحِيْفُ اللَّفْظِ: ومِن الأمثلة على ذلك: أَمْلَى أبو بَكْرٍ مُحَمَّد بن يَحْيَى الصُّوْلِي (ت335هـ) حديثَ أبي أيوب السِّخْتِيَانِيّ: «مَنْ صَامَ رَمْضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتّاً مِن شَوَّال...»، فقال فيه: «شَيئاً» بالشِّيْن بدلاً من "سِتّاً"[54]. وهذا النوعُ من التصحيف يقع كثيراً من الرُّوَاة[55].

والقسم الثالث: التَّصحِيْفُ في الْمَتْن: ومِن الأمثلة على ذلك: حديثٌ رواه أنس بن مالك ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الْخَيْرِ ذَرَّةً»[56]. قد وَقَع لراويه شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج تصحيفٌ في مَتْن هذا الحديثِ، حيث فقال: "دُرَة" بالضَّمّ والتخفيفِ[57].

---

[51] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (204/8).

[52] انظر: العتر نور الدين الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث** ، ص: 444.

[53] ابن الصلاح، **علوم الحديث** ، ص: ٢٧٩.

[54] المصدر السابق، ص: ٢٨٢.

[55] المصدر السابق: ص: ٢٨٣.

[56] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: (لما خلقت بيدي)، برقم: (7410).

[57] ابن الصلاح، **علوم الحديث** ، ص: ٢٨١.

والقسم الرابع: تَصْحِيْفُ البَصَر: وهو يَقع أحياناً من بعض الأئمَّة عند النَّقْل من الكتب التي تكون فيها عباراتٌ مُتماثِلةٌ. وكذلك يقع من الرَّاوي بسبب سُوء القِراءة. وكذلك يَحصُل له هذا في الأكثر إذا أخذ الحديثَ من بُطُون الكتب والصُّحُف دُوْنَ التَّلَقِّي من الشيوخ. ومِن الأمثلة على ذلك: ما رواه عبدُ الله بن لَهِيْعَة عن كتاب مُوْسَى بن عُقْبَة إليه بإسناده عن زيد بن ثابتٍ: "أنَّ رسول الله ﷺ احْتَجَمَ في المسجد". فلفظةُ "احْتَجَمَ" إنَّما هي بالرَّاء لا بالجيم، كما في الحديث: "احْتَجَرَ رسولُ الله ﷺ حُجَيْرَةً بخَصَفَةٍ أو حَصِيْراً... يُصَلِّي إليها..."[58]، قال الحافظُ ابن الصَّلاح: "فَصَحَّفَه ابنُ لَهِيْعَة لكَوْنِه أخذه من كتابٍ بغير سَماعٍ"[59].

والقسم الخامس: تَصْحِيْفُ السَّمْعِ: يَحْدُث هذا النوعُ من التصحيف بسبب تَشابُه مَخارِج الكلمات في النُّطْق، فيختلط الأمرُ على السَّامع. ومِن الأمثلة على ذلك: "عن عاصم الأَحْوَل"، وقد رواه بعضُهم فقال: "عن وَاصِل الأَحْدَب". فذكر الدَّارَقُطْنِيُّ أنَّه من "تصحيف السَّمْع" لا من تصحيف البَصَر، كأنه ذَهَب – والله أعلَمُ – إلى أنَّ ذلك مِمَّا لا يشتبه مِن حيث الكتابة، وإنَّما أخطأ فيه سَمْعُ مَن رواه[60].
ويقع من الرَّاوي "تصحيفُ السَّمع" إذا كان الاسمُ واللَّقَبُ، أو الاسمُ واسمُ الأبِ، على وزنٍ آخَر ولَقَبِه، أو اسمٍ آخَر واسم أبيه، والحروفُ مختلفةٌ شكلاً ونَقْطاً؛ فيشتبه ذلك على السَّمْعِ[61]. وهذا النوعُ من القَلَب وقوعُه قليلٌ جداً من الرُّوَاة[62] مُقارَنةً مع أنواعٍ أخرى.

والقسم السادس: تَصْحِيْفُ الْمَعْنى: ومِن الأمثلة على ذلك: قولُ مُحَمَّدِ بن الْمُثَنَّى: "نحنُ قَوْمٌ لنا شَرَفٌ، نحنُ من عَنَزَةٍ صَلَّى إلينا رسولُ الله ﷺ"، فَتَوَهَّمَ الْمُثَنَّى أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى إلى قبيلتهم التي اسمُها "العَنَزَة"، وإنَّما العَنَزَةُ هنا اسمٌ بمعنى "الْحَرْبَة" التي نُصِبَتْ بين يديه ﷺ حيث كان يصلِّي[63]. وهذا النوعُ من التصحيف وقوعُه قليلٌ من الرُّوَاة[64] بالنِّسبة للأنواع السَّابقة.

السَّبَبُ السَّابِعُ: "الانْقِطَاعُ":

(أ) تعريفُ "الانقطاعِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "الانقطاعُ" مصدرُ "انقطع يَنْقَطِع"، ومعناه: التوقُّفُ، وهو ضِدُّ: "الاتِّصال"[65].
ثانياً: في الاصطلاح: هو سقوطُ راوٍ واحدٍ أو أكثر على غير التَّوَالِي من أثناء السَّنَد[66].

---

[58] أخرجه البخاري في **الصحيح**، كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة، برقم: (٦١١٣).
[59] ابن الصلاح، **علوم الحديث** ، ص: 280.
[60] المصدر السابق، ص: ٢٨٣.
[61] السيوطي، **تدريب الراوي**، (٢/202).
[62] السخاوي، **فتح المغيث**، (٣/466).
[63] ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص: ٢٨٢.
[64] السخاوي، **فتح المغيث**، (٣/467).
[65] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (12/189).
[66] انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص: 56.

(ب) علاقةُ "الانقطاعِ" بالعِلَّة:

إنْ كان "الانقطاعُ" لا يَدخُل في تعريف "العِلَّة"، لكنه إذا كان خَفِيًّا يُسَمَّى: "مُرْسَلاً خَفِيًّا" فيَدخُل في صَمِيم تعريف "العِلَّة"، وهو ما إذا كان الانقطاعُ بين طالبٍ وشيخِه الذي سمع منه الكثيرَ، ولازَمَه، فإذا كان مثلُ هذا التلميذِ روى عن شيخِه بواسطةٍ، ثُمَّ حَذَف الواسطةَ؛ دخلت "العِلَّةُ"، فلا يَنْتَبِهُ لها إلاَّ مَن له دَرْكٌ وجُهْدٌ في جمع الطُّرُقِ الكثيرة. هذا إذا لم يكن التلميذُ معروفاً بالتدليس.

وكذلك إذا كان الرَّاوِي أو التلميذُ مُعاصِراً، لكنه لم يَلْقَ الشيخَ وهو في طبقة تلاميذ الشيخ؛ فالانقطاعُ قد يَخْفَى على الكثير. وكَوْنُه منقطعاً في هذه الصُّورةِ أمرٌ واضحٌ إذا ثَبَت لدى الناسِ عامَّةً أنه لم يَلْقَه مُطْلَقاً، أمَّا إذا كان إمكانُ السَّمَاعِ حاصِلاً ولم نتيقَّن بسماعه من الشيخ فإمكانُ عدمِ السَّمَاع أيضاً حاصِلٌ[67].

ولا يَدخُل في البحث الخاص بالعِلَّة إلاَّ ما كان الانقطاعُ فيه خَفِيًّا لا ظاهراً.

(ج) من الأمثلة على ذلك:

روى الإمامُ أبو داود في سُنَنه[68] قال: حَدَّثَنا أحمدُ بن مُحَمَّد بن حَنْبَل والْحَسَنُ بن عليٍّ قالا: حَدَّثَنا عبدُ الرَّزَّاق، قال أحمدُ: حَدَّثَنا مَعْمَرٌ أخبرني أَشْعَثُ، وقال الْحَسَنُ: عن أشْعَث بن عبد الله، عن الحسن، عن عبد الله بن مُغَفَّلٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لاَ يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ في مُسْتَحَمِّهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيْهِ»، وفي روايةٍ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيْهِ، فإنَّ عَامَّةَ الوَسْوَاسِ مِنْهُ».

قال الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت405هـ) في الْمُستَدرَك[69]: "صحيحٌ على شرطهما"، ووافَقَه الحافظُ شمس الدين الذَّهَبِيُّ (ت748هـ)، وقال الحافظُ عبد العظيم الْمُنْذِرِيُّ (ت656هـ): "إسنادُه صحيحٌ مُتَّصِلٌ"[70].

وهذا الإسنادُ الذي حَكَمُوا عليه بالصِّحَّة لا شَكَّ أنَّ رجاله ثِقَاتٌ إلاَّ أنَّ له عِلَّةً خَفِيَّةً، وهي: عَنْعَنةُ الْحَسَن البَصْرِيّ، وقال فيه الذَّهَبِيُّ: "كان الْحَسَنُ البَصْرِيّ كثيرَ التدليسِ، فإذا قال في حديثٍ: (عن فلانٍ)، ضَعُفَ احتجاجُه، ولا سِيَّما عمَّن قِيل: إنه لم يسمع منهم كأبي هُرَيْرَة ﷺ ونحوِه" [71].

السَّبَبُ الثَّامِنُ: "الاضْطِرَابُ":

(أ) تعريفُ "الاضطرابِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "الاضطرابُ" مصدرُ "اضْطَرَبَ يَضْطَرِبُ"، ومعناه: الاختلاف[72].

ثانياً: في الاصطلاح: هو اختلافُ الرِّوايةِ في الحديث، فيرويه بعضُ الرُّوَاةِ على وَجْهٍ، وبعضُهم على وَجْهٍ آخَر مُخالِفٍ له[73].

---

[67] وصي الله بن محمد عباس، **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية** ، ص: 16.

[68] في كتاب: الطهارة، باب: في البول في المستحم، رقم الحديث: (27).

[69] المستدرك على الصحيحين: (1/ 424)، برقم: (688).

[70] المنذري عبد العظيم بن عبد القوي، **الترغيب والترهيب**: (82/1) برقم: (251).

[71] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، (1/ 527).

[72] الأزهري محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، (20/12)، و الرازي، مختار الصحاح، ص: 379.

[73] انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث** ، ص: 84.

(ب) علاقةُ "الاضطرابِ" بالعِلَّة:

"الاضطرابُ" من أسباب "العِلَّةِ" في الحديث بسبب عدم تَمام الضَّبْط مِن راويه. وهذه العِلَّةُ من الأسباب الْخَفِيَّة المضعِّفة لحديث الرَّاوِي؛ لكَوْنِها لا تَظهَر إلاَّ بجَمْع الطُّرُق والأسانيد والمتونِ.

(د) أقسامُ الاضطراب في الحديث وأمثلتها :

قد يكون "الاضطرابُ" في السَّنَد، وقد يكون في الْمَتْن، وقد يكون فيهما، قال الحافظُ ابن الصَّلاَح: "يقع الاضطرابُ في مَتْن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يكون على شخصٍ واحدٍ، وقد يكون على أكثر مِن ذلك"[74].

أولاً: من أمثلة وُقوعِ "الاضطراب" في السَّنَد:

حديثُ أبي بَكْر الصِّدِّيق ﷺ: أنه قال: يا رسولَ الله! أراكَ شِبْتَ، فقال ﷺ: «شَيَّبَتْنِيْ هُوْدٌ، وأَخَوَاتُها»[75].

قال الإمامُ الدَّارَقُطْنِيُّ: "هذا مضطربٌ، فإنَّهُ لم يُرْوَ إلاَّ من طريق أبي إسحاق السَّبِيْعيِّ، وقد اخْتُلِفَ فيه على نحو عَشَرَةِ أَوْجُهٍ، فمِنهم مَن رَوَاهُ مُرْسَلاً مِن مُسْنَد سَعْدٍ، ومِنهم مَن جَعَلَهُ مِن مُسْنَد عائشةَ – رضي الله عنها – وغير ذلك، ورُوَاتُه ثقاتٌ لا يمكِنُ ترجيحُ بعضِهم على بعضٍ، والجمعُ مُتَعَذِّرٌ"[76].

ثانياً: من أمثلة وُقوعِ "الاضطراب" في الْمَتْن:

روى الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعه[77] من حديث فاطِمَة بنت قَيْسٍ – رضي الله عنها – أنَّها قالت: سُئل النبيُّ ﷺ عن الزَّكاة، فقال: «إنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاة»، ورواه الإمامُ ابن ماجَهْ[78] في سُنَنه هكذا: «ليس فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاة...».

فهذا الاختلافُ الظَّاهِرُ في الْمَتْن أورد ضَعْفاً في الحديث، واضطراباً لا يحتمل التأويلَ.

وقد يقع "الاضطرابُ" في السَّنَد والْمَتْنِ معاً، لكن ذلك نادرٌ جدّاً.

السَّبَبُ التاسع: "رِوَايةُ الْحَدِيْثِ بالْمَعْنَى":

(أ) تعريفُ "الرِّواية بالمعنى":

يُراد بها: إبدالُ ألفاظِ الحديث، أو بعضِها بألفاظٍ أخرى لا تُخِلُّ بمعناه الحقيقيّ.

وقد أجازَ جَمَاهِيْرُ العلماءِ روايةَ الحديث بالمعنى بشرطٍ أن يكون الرَّاوِي بالمعنى عالِماً بلُغَة العرب، وعالِماً بفُروق دِلاَلاتِ الألفاظ، يُمَيِّز ما يُغيِّر المعنى وما لا يُغيِّره[79].

---

[74] المصدر السابق: ص: 85.

[75] أخرجه الترمذي في **الجامع**، أبواب: تفسير القرآن، باب: سورة الواقعة، برقم: (٣٢٩٧).

[76] الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر البغدادي ، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، (١٩٣/١ ٣١١).

[77] في أبواب: الزكاة، باب: ما جاء في أن المال حقاً سوى الزكاة، برقم: (659).

[78] في كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته ليس بكنْز، برقم: (1789).

[79] انظر: عياض بن موسى اليحصبي، **الإلماع في أصول الرواية والسماع** ، ص: 174، 178.

(ب) علاقةُ "رواية الحديث بالمعنى" بالعِلَّة:

قد منع جماعةٌ مِن العلماء عن رواية الحديثِ بالمعنى إنْ خُشِيَ على راويه أن يُخطِئ في روايته له بالمعنى لقِلَّة دِرايته، أو لعدم فَهْمِه له فَهْماً صحيحاً، أو لطُوْلِ عهدِه لسَماعه، أو غير ذلك؛ قال الحافظُ الخطيب البغدادي (ت463هـ): "والْمُسْتَحَبُّ له أن يُورِد الأحاديثَ بألفاظها؛ لأنَّ ذلك أسلَمُ له"[80]. ومن هنا خُشِيَ من وقوع العِلَّة في الحديث.

(ج) مثالُ وُقوعِ "العِلَّة" بسبب رواية الحديثِ بالمعنى:

روى بعضُ الثِّقَاتِ الحديثَ بالمعنى، فأحالوا معناه بما فهموه، فأُعِلَّ الحديثُ بسبب ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه أُسَامَةُ بن زَيْدٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الكافِرَ، ولاَ الكافِرُ الْمُسْلِمَ»[81]، ورواه هُشَيْمُ بن بَشِير بمعناه، فقال: "لا يَتوارَثُ أهلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى"[82].

قال الحافظُ ابن حَجَرٍ مُعَلِّقاً على هذا الحديث: "وعندي أنه [أي: هُشَيْمٌ] رواه مِن حِفْظه بلفظٍ ظَنَّ أنه يؤدِّي معناه، فلم يُصِبْ، فإنَّ اللَّفْظ الذي أتى به أعَمّ من اللَّفْظ الذي سمعه، وسببُ ذلك أنَّ هُشَيْماً سمع من الزُّهْرِيِّ بمكَّة أحاديثَ ولم يسمعها، وعَلِقَ بحفظه بعضُها، فلم يكن من الضَّابِطين عنه؛ ولذلك لم يخرِّج الشَّيخان من روايته عنه شيئاً"[83].

السَّبَبُ العاشِرُ: "اخْتِصَارُ الْحَدِيْثِ":

(أ) تعريفُ "اختصار الحديث" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "الاخْتِصَارُ" مصدرُ "اخْتَصَرَ يَخْتَصِرُ"، ومعناه: الإيجازُ، يُقال: "فلانٌ اخْتَصَرَ الكلامَ"؛ أي: أَوْجَزَه[84].

ثانياً: في الاصطلاح: هو حَذْفُ بعضِ الحديث، والاقتصارُ في الرِّواية على بعضِه.

لقد أجازَ العلماءُ باختصار الحديث بشرط ألاَّ يُخِلَّ الْمُختصِرُ بالمعنى، ولا يقطع الكلامَ عمَّا يتعلَّق به؛ لأنه إذا فَعَل ذلك أصبح النَّصُّ بمَنْزلة حديثٍ مستقلٍّ.

(ب) علاقةُ "اختصار الحديث" بالعِلَّة:

تقع العِلَّةُ في اختصار الحديث إذا اختصره راويه اختصاراً مُخِلاًّ، فقد يَقطَع الرَّاوي الثِّقَةُ من الحديث قطعةً تُناسِب المقامَ، وقد لا يرفعه لاعتقاده أنه معروفٌ عند الحاضرين إلى غير ذلك من الأسباب التي تختلف باختلاف الظروف الْمُحِيطة بالرُّوَاة.

---

[80] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم أصول الرواية** ، ص: 200.

[81] أخرجه البخاري في **الصحيح**، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلمُ الكافرَ والكافِرُ المسلمَ، برقم: (6764). ومسلم في **الصحيح**، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلمُ الكافرَ...، برقم: (1614).

[82] أخرجه النَّسَائيّ في **السنن الكبرى**، كتاب: الفرائض، باب: سقوط الموارثة بين الملتين، برقم: (6348).

[83] ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، (617/2).

[84] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (79/5).

(ج) مثالُ وُقوع "العِلَّة" بسبب اختصار الحديث:

ما رواه شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج، عن سُهَيْل بن أبي صالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لاَ وُضُوْءَ إلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيْحٍ»[85].

بينما روى هذا الحديثَ أصحابُ سُهَيْلٍ عن سُهَيْلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ بهذه الألفاظ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فوَجَدَ رِيْحاً بَيْنَ إِلْيَتَيْهِ؛ فَلاَ يَخْرُجْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً، أَوْ يَجِدَ رِيْحاً»[86].

و"شُعْبَة بن الْحَجَّاج" لَمَّا اختصر هذا الحديثَ؛ أخَلَّ به، فأُعِلَّ الحديث بذلك.

السَّبَبُ الحادي عَشَر: "التَّلْقِيْنُ":

(أ) تعريفُ "التَّلقينِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "التلقينُ" مصدرُ "لَقَّن يُلَقِّن"، ومعناه: التفهيم[87].

ثانياً: في الاصطلاح: هو أن يَعرِض رجلٌ على شيخٍ حديثاً ليس من مرويَّاته، ويُوهِمه أنه من روايته، ويقول له: "إنه مِن روايتك"، فيَقبَله الشيخُ ولا يميِّزه، فيحدِّث به مِن غير أن يَعلَم أنه مِن حديثه[88].

(ب) مثالُ قَبُول الثِّقَةِ "التَّلقينَ":

ما رواه يَحْيَى بن بُكَيْر، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن عبد الله بن عُبَيْد الله بن أبي مُلَيْكَة، عن عُبَيْد الله بن أبي نَهِيْك، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»، ورواه أبو الوليد هِشَامُ بن عبد الْمَلِك الطَّيَالِسِيّ وغيرُه عن اللَّيْث بن سَعْدٍ، فجَعَله عن سَعْد بن أبي وَقَّاصٍ ﷺ، بدلَ سعيدِ بن أبي سعيد.

فسأل الإمامُ ابن أبي حاتم الرَّازي أبا زُرْعَة الرَّازي عن هذا الاختلافِ؟ فقال: "في كتاب اللَّيْث في أصله: سعيدُ بن أبي سعيد، ولكنْ لُقِّنَ بالعِراق: عن سَعْدٍ (أي: ابن أبي وَقَّاص)"[89].

وهذا يعني: أنَّ اللَّيْث لَمَّا رَحَل إلى العِراق لم يكن معه كتابٌ، فلُقِّنَ هذا فتَلَقَّنَه، وليس ذلك من عادته، فهو: ثِقَةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ، إمامٌ مشهورٌ، كما قال الحافظُ ابن حَجَرٍ في وصفه[90].

السَّبَبُ الثَّاني عَشَر: "قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيْخِ والْمُمارَسةِ لحديثه"

وذلك لأن التلميذ قد يلتقي مع شيخه في عَجَلةٍ من الوقت فلا يُتقِن حديثَه؛ فيقع له الغَلَطُ فيما رواه عنه من الأحاديث؛ ولهذا أعطى المحدِّثون طُوْلَ الْمُلازَمةِ وكثرةَ الْمُمارَسةِ لحديث الشيخِ أهميةً كبيرةً، فرجَّحوا أسانيدَ كثيرةً على أخرى بهذين السَّبَبين.

---

[85] ابن أبي حاتم الرازي أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الحنظلي، **علل الحديث**، (47/1).

[86] أخرجه الترمذي في **الجامع**، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من الريح، برقم: (75).

[87] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (225/13).

[88] انظر: الصنعاني محمد بن إسماعيل الأمير ، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، (155/2).

[89] ابن أبي حاتم الرازي، **كتاب العِلَل**، (490/2).

[90] انظر: ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب** ، ص: 495.

أمَّا إذا كان التلميذُ قليلَ الصُّحْبَةِ للشيخ، وقصيرَ الْمُلازَمةِ له؛ يُخْشَى عليه من عَدَمِ ضبطِه الأحاديثَ التي رواها عن ذلك الشيخ، والذي قد يَتسبَّب للإعلال فيها[91].

ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه الإمامُ أبو داود في سُنَنه[92] عن عبد الله بن مُحَمَّد النُّفَيْلِيّ، عن عَبَّاد بن العَوَّام، عن سفيان بن حُسَيْن، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالِم بن عبد الله بن عُمَر، عن أبيه – رضي الله عنهما – قال: "كَتَب رسولُ الله ﷺ كِتَابَ الصَّدَقةِ، فلم يُخرِجه إلى عُمَّاله حتى قُبِضَ، فقَرَنَه بسَيْفه، فعَمِلَ به أبو بَكْرٍ حتى قُبِضَ، ثم عَمِلَ به عُمَرُ حتى قُبِضَ، فكان فيه (في خَمْسٍ مِن الإبِلِ شَاةٌ، وفي عَشْرٍ شاتَانِ، وفي خَمْس وعَشَرَة ثلاثُ شِيَاهٍ...)".

وهذه السِّلْسِلَةُ: "الزُّهْرِيُّ، عن سالِمٍ، عن أبيه" في غاية الصِّحَّة، قِيل: إنَّها أصَحُّ الأسانيد مُطلَقاً، ولذلك هي تُسَمَّى: "سِلْسِلَةَ الذَّهَب". لكن ضَعَّف العلماءُ هذا الحديثَ؛ لأنه من رواية "سفيان بن حُسَيْن الواسِطيِّ" عن الزُّهْرِيِّ. و"سفيانُ بن حُسَيْن" ثِقَةٌ، لكنه ضُعِّفَ في الزُّهْرِيِّ؛ لكَوْنِه لم يُتقِن حديثَ الزُّهْرِيِّ، فقد لقيه في موسم الْحَجِّ فقط، وسَمِعَ منه، ثم حَدَّث عنه أحاديثَ وَقَع له فيها الغَلَطُ[93].

السَّبَبُ الثالث عَشَر: "تَشَابُهُ الرُّوَاةِ في الأَسْمَاء والكُنَى والأَلْقَابِ والنَّسَبِ":

(أ) تعريفُ "التَّشَابُهِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: في اللُّغَة: "التَّشَابُهُ" مصدرُ "تَشَابَهَ يَتَشابَهُ"، ومعناه: التَّمَاثُل.

ثانياً: في الاصطلاح: هو أنْ تَتَّفِقُ أسماءُ الرُّوَاةِ لفظاً وخَطّاً، وتَختلِف أسماءُ الآباءِ لفظاً، لا خَطّاً، أو بالعَكس، مثل: "مُحَمَّد بن عَقِيْلٍ" بفتح العَيْن، و"مُحَمَّد بن عُقَيْلٍ" بضَمِّ العَيْن، حيثُ اتَّفَقَتْ أسماءُ الرُّوَاة، واختلفت أسماءُ الآباء.

وشُرَيْح بن النُّعْمان" و"سُرَيْج بن النُّعْمان"، حيثُ اختلفت أسماءُ الرُّوَاةِ واتّفقت أسماءُ الآباء[94].

(ب) علاقة تَشابُه الأسماء بوقوع "العِلَّة" في الحديث:

إنَّ تَشَابُهَ الرُّوَاةِ في الأسْماء والكُنَى والألقابِ والنَّسَبِ، بل في التَّلامِذةِ والشُّيوخِ وطبقتِهم؛ من أسباب وُقوع العِلَّةِ في الحديث؛ وكثيراً ما يَغلَط الرَّاوي في الأسْماء، فيَقلِب اسْماً باسمٍ، أو يصحِّفه، أو يشتبه عليه راوٍ بآخَر، وأشَدُّه إذا اشتبه عليه ضعيفٌ بثِقَةٍ، فيصحِّح الواقفُ على الحديثِ السَّنَدَ، ولا ينتبه لِمَا غَلِطَ فيه مِن ذلك.

ولذا قال الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ: "ومَن تَهاوَن في معرفة الأسامي؛ أورثه مثلَ هذا الوَهَمِ"[95].

---

[91] انظر: العتر، **الموجز في علم علل الحديث** ، ص: 58.

[92] في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة، برقم: (1568).

[93] انظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (664/2).

[94] انظر: الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص: 256، والغوري، **الميسَّر في علم الرجال**، ص: 341.

[95] الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث** ، ص: 178.

(ج) من الأمثلة على ذلك:

روى الإمامُ أبو داود في سُنَنه[96] من طريق حُسَيْن بن عليٍّ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن الأَشْعَث الصَّنْعاني، عن أَوْس بن أَوْسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيْهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيْهِ قُبِضَ، وَفِيْهِ النَّفْخَةُ، وَفِيْهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثِرُواْ عَلَيَّ مِنَ الصَّلاَةِ فِيْهِ، فإنَّ صَلاَتَكُمْ مَعْرُوْضَةٌ عَلَيَّ».

وفي رُوَاة هذا الحديثِ: "عبدُ الرحمن بن يزيد بن جابر"، وهو ثِقَةٌ، و"عبدُ الرحمن بن يزيد بن تَمِيْم"، وهو ضعيفٌ، فيُخطئ الكثيرون في اسْمه، ويجعلونه ابنَ جابر الثِّقَة، فيتوهَّم الواقفُ على حديثِهم صِحَّةَ الحديث، وفيه ما فيه من الضَّعْف[97].

هذه بعضُ أهَمّ الأسباب التي لأجلها تقع العِلَلُ في أحاديث الرُّوَاة الثِّقَات، وقد يكون هناك أكثَرُ من هذه الأسباب، لكني أرى الكفايةَ بما ذكرته في هذا المبحث.

خاتمة البحث:

هذا ما يسَّر اللهُ تعالى للباحث في هذا البحثِ من دراسة أسباب وقوع "العِلَّة" في أسانيد الأحاديث ومتونها ، وقد توصَّل من خلال إعداده له إلى بعض النتائج، وهي كالآتي:

1) أنّ "العلَّة" تُطلَق في اللغة على معانٍ عدة، كالمرض، والسَّقْيَة الثانية، والحَدَث، والسَّبَب، لكنَّ أقرب هذه المعاني اللغوية إلى المعنى الاصطلاحي هو: الْمَرَضُ.
2) أنَّ المراد بالعلَّة عند معظم علماء الحديث المتأخّرين هو: سببٌ غامضٌ خفيٌّ يقدح في صحة الحديث مع أنَّ الظاهر منه السَّلامة. أمَّا المتقدِّمون فهم يُطلِقونها على كُلّ ما أثَّر – ولو لم يَقدَح – في الحديث سَنَداً أو مَتْناً، لَفْظاً أو معنىً، ظَهَر أم خَفِيَ.
3) أنَّ "العِلَّة" تقع في الأحاديث لأسباب عديدة، وأشْهَرُها: الوَهَمُ، وخِفَّةُ الضَّبْطِ، وسُلُوْكُ الجَادَّة، والاختلاطُ، والتدليسُ، والتصحيفُ، والانقطاعُ، والاضطرابُ، وروايةُ الحديثِ بالمعنى، واختصارُ الحديثِ، والتلقينُ، وقِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيخ، وتَشابُهُ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب، وكلُّ هذه الأسباب تندرج تحت "الوَهَم"، فهو سببٌ رئيسيٌّ للعِلَّة.
4) أنَّ "العِلَّة" على الأغلب تقع في أحاديث الثقات، وقد تقع أيضاً في أحاديث الضُّعَفاء، لكن قلَّما يَلتفِت إليها عندهم الأئمَّةُ النُّقَّادُ؛ لأنَّ أمرهم واضِحٌ بَيِّنٌ.

هذه أربعة نتائج مهمّة توصَّل إليها الباحثُ. وصلَّى اللهُ على النبيّ الأكرم، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

---

96 في كتاب: الصلاة، باب: تفريع أبواب الجمعة، برقم: (1047).

97 الباحو، **العلة وأجناسها عند المحدّثين** ، ص: 140.

المصادر والمراجع:

إعلال الحديث بسُلوك الجادة: للدكتور خالد الدريس. (بحث منشور في "مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية"، المجلَّد: 7، عدد عام: 1425هـ - 2004م).

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: السيد أحمد صقر. دار التراث – القاهرة. ط1. 1389هـ.

تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله . دار العاصمة – الرياض. ط1. 1424هـ.

الترغيب والترهيب: للإمام أبي محمَّد زَكِيّ الدين عبد العظيم بن عبد القَوِيّ المنذري. دار ابن كثير – دمشق. ط1. 1414هـ (1993م).

تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الشيخ مُحَمَّد عوامة. دار اليُسْر – المدينة المنوَّرة، ودار المنهاج – جدة. ط3. 1433هـ (2012م).

تهذيب اللغة: لأبي منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة. ط1. د.ت.

توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار: للأمير مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي – القاهرة. ط1. 1366هـ.

التوقيف على مهمات التعاريف: للشيخ عبد الرؤف المناوي. تحقيق: عبد الحميد صالح بن حمدان. عالم الكتب – القاهرة. ط1. 1410هـ.

تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف – الرياض. ط ٨. ١٤٠٧هـ

جامع الترمذي: للإمام أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار السلام – الرياض. ط1. 1420هـ.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للشيخ أبي الحسنات عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – بيروت. ط8. 1425هـ (2004م).

سنن ابن ماجه: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني. دار السلام – الرياض. ط1. 1420هـ (1999م).

سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار السلام – الرياض. ط1. 1420هـ (1999م).

السنن الكبرى: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط1. 1421هـ (2001م).

السنن الكبرى: للإمام أحمد بن الحسين الخسروجردي البيهقي. تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط2. 1424هـ (2002م).

سير أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط1. 1401هـ.

شرح ألفية العراقي المسمَّى بالتبصرة والتذكرة: للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط1. د.ت.

شرح علل الترمذي: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح – بيروت. ط1. د.ت.

شرح علل الترمذي: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور همام سعيد. مكتبة المنار – عمان (الأردن). ط1. 1987م.

صحيح ابن حبان: للإمام مُحَمَّد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط2. 1414ه.

صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي. دار السلام – الرياض. ط2. 1421ه (2001م). وطبع دار الكتب العلمية – بيروت. ط5. 1428ه (2007م).

صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. دار السلام – الرياض. ط1. 1419ه.

العلة وأجناسها عند المحدِّثين: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحو. دار الضياء – الجيزة (مصر). ط1. 1426ه (2005م).

علل الحديث: للإمام ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي. الدار السلفية – القاهرة. ط1. د.ت. وطبعة دار السلام بحلب. ط1. 1343ه. وطبعة الألوكة. تحقيق: الدكتور سعيد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجرسي. ط1. 1427ه (2006م).

العلل الكبير: للإمام أبي عيسى محمد بن عسى بن سورة الترمذي. ترتيب: أبي طالب محمود ابن علي القاضي. تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي وآخرين. عالم الكتب – بيروت. ط1. 1409ه.

العلل الوادرة في الأحاديث النبوية: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة – الرياض. ط1. 1405ه.

علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية: للدكتور وصي الله بن مُحَمَّد عباس. دار الإمام أحمد – القاهرة. ط1. 1426ه.

علوم الحديث: للإمام ابن الصَّلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط1. 1421ه.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور مُحَمَّد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج – الرياض. ط1. 1426ه.

القاموس المحيط: لمجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط8. 1426ه (2005م).

الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام ابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى مختار عزاوي. دار الفكر – بيروت. ط 1. 1409ه.

الكفاية في علم أصول الرواية: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. دار الكتب الحديثة – القاهرة. ط1. 1972م.

لسان العرب: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. دار صادر – بيروت. ط1. 1474ه.

لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للدكتور نور الدين عتر. توزيع دار القلم بدمشق. ط2. 1417ه.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. مكتبة القدسي – القاهرة. ط1. د.ت.

مختار الصحاح: لِمُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. مكتبة لبنان – بيروت. ط1. 1986م.

المستدرك على الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط1. 1422ه (2002م).

المسند: للإمام أبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط2. 1429ه.

معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكريا أبي الحسن. تحقيق: الأستاذ عبد السلام مُحَمَّد هارون. دار الفكر – بيروت. ط1. 1399ه (1979م).

المعجم الوسيط: للدكتور إبراهيم أنيس وآخرين. مجمع اللغة العربية – القاهرة. ط2. 1392ه – 1972م.

معرفة علوم الحديث: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: الدكتور معظم حسين. المكتب التجاري للطباعة والنشر – بيروت. ط1. 1373ه.

منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط3. 1418ه.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. مكتبة عيسى الحلبي – القاهرة. ط1. 1963م.

الميسر في علم الرجال: لسيد عبد الماجد الغوري. دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا). ط5. 1438ه (2017م).

الميسر في علم مصطلح الحديث: لسيد عبد الماجد الغوري. معهد دراسات الحديث النبوي، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية – سلانجور (ماليزيا). ط1. 2015م.

نزهة النظر شرح نخبة الفكر: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. مكتبة التراث الإسلامي – القاهرة. د.ت.

النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي. دار الإمام أحمد – القاهرة. ط1. 1430ه (2009م).

الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للدكتور عبد الكريم وريكات. مكتبة أضواء السلف – الرياض. ط1. 1420ه.

Ghouri, Syed Abdul Majid. "مقدِّماتُ الشيخ أبي الحسن النَّدْوِيِّ لكتب الحديث النبوي: عرضٌ وتعريفٌ (An Introduction To Shaykh Abul Hasan Nadawi's Forewords for Books of Hadith)." Journal of Hadith Studies 3, no. 1 (2018).

Ghouri, Syed Abdul Majid. "الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وعطاءه العلمي المميَّز في مجال الحديث النبوي من خلال تأليفِ الكتب فيه وتحقيقِ تراثه." (2017).